دراسة نظرية لمشكلة حظر انتشار السلاح النووي وآثارها في الشرق الأوسط

كاظم هاشم نعمة السوداني

ان السلم «١»، الذي نعيشه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، لا يمكن ان يفسر كظاهرة استطاع فيها المجتمع البشري ان يتخلص من الحرب كلية او احتمال حدوثها، فالتطور الهائل في الاسلحة النووية وانظمتها، خاصة القابلية التدميرية المتبادلة للدولتين الكبيرتين. لم يؤد الى الاعتقاد بان الحرب نفت نفسها بنفسها . ان الحرب كانت ولا تزال وستبقى ملازمة للانظمة الاجتماعية - وان كانت بعض الدول تدعي بنزعتها السلمية - كنموذج لاحدى طرق التعامل بينها في العلاقات الدولية ؛ والقوة بدورها ستكون مصاحبة للحرب على اساس انها الاداة الاساسية التي تلجأ اليها الدول لتحقيق اهدافها وحماية المصلحة الوطنية في حالة فشل الطرق السلمية الاخرى .

والحرب التي لم تعرف البشرية اية تجربة سابقة عنها: الحرب النووية العامة او المحدودة لا يقصد بها تدمير النزعة الهجومية عند العدو وذلك بتحطيم قدرته

---

(١) لا بد من التمييز بين ظاهرة الحرب والسلم والسلام والامن والاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين هذه المفاهيم، فالسلم حالة اقرب الى انعدام الحرب (في عصرنا الحاضر يقصد بغياب الحرب النووية العامة). اما السلام فهو هدف عام لم يحقق الان وفيه تنتفي حالة الحرب وحتى احتمال وقوعها . والسلم خطوة اولى نحو السلام وجزء منه ، الامن حالة سايكولوجية - سوسيولوجية ربما تصاحب السلم او لا ؛ وقد توجد في حالة الحرب او بدونها . فالشعوب الاوربية لم تكن امنة في السنين التي سبقت اندلاع الحرب الثانية (خاصة الشعب الفرنسي) ومع ذلك لم تكن هناك حالة حرب قائمة في اوربا بل سلم . وفي المرحلة الاخيرة من الحرب شعرت شعوب الحلفاء بالأمن من خطر المانيا لكن السلم لم يكن قائما. والسلم كما عرفته المادة (٥٥) من ميثاق الامم المتحدة « يعتمد على شروط الاستقرارية والرفاهية الضروريتين لقيام علاقات دولية سليمة على اساس الاحترام المتبادل لمبادئ حق تقرير المصير وتساوي الحقوق » .

العسكرية على المقاومة واجباره على الخضوع لمطالبنا. بل ان هدف الحرب النووية العامة تهديم الاسس الحضارية والبشرية والاجتماعية والاقتصادية للعدو . ومن طبيعة الحرب التي يجري الحديث عنها هي انها لا تميز بين الاطراف المعنية وغيرها،ولا تتمسك بالقواعد الاخلاقية والعرف الدولي حتى في اعلان الحرب وذلك لانها تستند على المباغتة.

ومن الظواهر الجذرية في العلاقات الدولية خلال السنين الاخيرة حالة التأكيد على القابلية التدميرية النووية لدى الدول الكبرى فوق العادة «الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية » ونجد هذه الدول تسعى بكل ما اوتيت من معرفة تكنولوجيةوقاعدة علمية واقتصادية من اجل مضاعفة وتحسين قدرتها التدميرية. ولذلك اخذت الاسلحة النووية المختلفة من حيث النوع والمدى والوزن والانظمة تتراكم لديها افقيا وعاموديا، وغدا من الصعب الحد من الخطر الجاثم والمهددلكيان البشرية وصعوبة الوصول الى اتفاقات واجراءات دولية تقلل من خطر اندلاع حرب نووية عامة. ان لم يكن ازالة الخطر كليا. وفي ظروف سياسية واستراتيجية كهذه نرى كثيراً من الدول تسعى بكل وسيلة للانظمام الى مجموعة الدول النووية «من الغريب ان نجد الكثيرين يؤكدون على ان أمنهم يصان بزيادة نسبة الخطر... فبأسم الامن تستمر الدول في تجاربها النووية، وباسم الامن يجب ان تصنع الاسلحة الهيدروجينية، وباسم الامن لا بد من تطوير كل سلاح فتاك ومدمر، وباسم الامن يجب ان يتحدى احدنا الاخر.... وهكذا يصبح الموقف اكثر خطورة. » «٢»

ولم تغفل الدول المعنية والامم المتحدة عن الاخطار الناجمة عن هذه الظاهرة في العلاقات الدولية ، لكن الموضوع لم يلق البحث الجدى والتفرغ الكامل على مستوى دولي فعال طيلة الخمسينات. ولهذه الحقيقة مسبباتها. فكما هو معلوم ان احتكار السلاح النووي أنيط بثلاث دول تقدمت الولايات المتحدة

---

(٢) Foreign Affairs Review, India Ministry of External Affairs, September 1967, No. 9 Vol. XIII, PP. 131-132.

والإتحاد السوفياتي ليتوليا- بفضل هذه القابلية-مسؤولية كبيرة يتعلق عليها مصيرهما والعالم معا. لذا انحصرت خطورة التطور الجديد في نظام الاسلحة التدميرية في مناهج سلوكهما واصبح مصير الانسانية وديعة لديهما. ولكن بانتماء فرنسا الى المجموعة النووية عام -١٩٦٠ ثم تبعتها الصين عام -١٩٦٤ أخذت المشكلة ابعادا جديدة ومعقدة، بحيث لم تتردد الدول النووية نفسها في مراجعة المواقف السياسية والستراتيجية التي رسمتها لنفسها سابقاً وبالاخص موضوع انتشار السلاح النووي.

والعامل الآخر الذي يمكن الاشارة اليه هو ان فترة الخمسينات عاشت مرحلة حادة وتصاعدية في الحرب الباردة بين المعسكرين وشملت العالم الثالث في اثرها. فالحرب الكورية وتوتر العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة دفعت بهما الى ضرورة التمسك بالسيطرة النووية وتأكيدها بواسطة رفع مستوى التسلح. ثم تلتها ازمة حرب السويس وثورة ١٩٥٨ وانبثاق مشروع ايزنهاور الرامي الى توطيد سيطرت الغرب على منطقة الشرق الاوسط وتقوية الخطوط الخلفية لحلف الأطلسي. اضف الى ذلك المواجهة المباشرة بين الدولتين الكبيرتين في حملة اعلامية عنيفة بعد حادث طائرة التجسس الامريكية، ثم ذروة الحرب الباردة في الحملة الامريكية الفاشلة على كوبا، ان هذا كله دفع بمشكلة تسرب السلاح النووي الى مؤخرة قائمة الاعمال. ولكن ظهرت بوادر جدية في اوائل الستينات شجعت على التفاؤل وحثت الدول على الانتباه الى ان الوقت قد حان للحد من انتشار الاسلحة النووية وضرورة تقليص القابلية التدميرية النووية.

وجاءت اتفاقية موسكو لحظر التجارب النووية في الجو والفضاء وعلى سطح الارض وفي البحار. حاثا ومنبها لضرورة اخذ المبادرة. ومنطلقا جديدا في الجهود المبذولة من قبل الدول الكبرى وعدم الإنحياز في الامم المتحدة او خارجها من اجل تحقيق نزع سلاح عام وشامل نووي او تقليدي. ويجب ان لا تجمد هذه المحاولات حسب ما يقول البعض وذلك لصعوبة

ـانلم يكن استحالة ـ التوصل الى الهدف المنشود، فالسعي بشتى الطرق للوصول الى الغاية السامية سيؤدي بدون شك الى عقد اتفاقيات اولية حول مواضيع معينة تعتبر كسبا حقيقيا في طريق نزع السلاح العام.

لقد مرت مشكلة حظر انتشار السلاح النووي في مراحل متعددة لا تهمنا جوانبها التاريخية بقدر الابعاد النظرية لتلك الازمة في مرحلة او غيرها. فالمناقشات التي تدور في اروقة الامم المتحدة حول مشكلة نزع السلاح لم تترك حظر انتشار السلاح النووي بدون تعليق او نداء للدول الاعضاء للتعجيل في تدارس الامور، واحيانا تقدمت بعض الدول بمسودات قرارات «٣» ولكن بدون جدوى. وبالاضافة الى ذلك فقد جرى سيل من الرسائل المتبادلة في الموضوع بين موسكو وواشنطن حتى ان دول عدم الانحياز قررت ان تساهم بكل قواها من اجل جلب الطرفين الكبيرين الى غرفة المناقشات، فاخذت على نفسها مهمة التوسط والتوفيق بين مواقف الدولتين لتسهيل الوصول الى اتفاقية حظر انتشار السلاح النووى «٤». وقام السكرتير العام نفسه في حث الدول النووية وجلب انتباهها الى ضرورة تحقيق استقرار في العلاقات الدولية وتثبيت اسس السلم الدولي «٥».

---

(٣) عقد مؤتمر عدم الانحياز في القاهرة ما بين ٥ الى ١٠ تشرين الاول ١٩٦٤ وخصص المؤتمر الفصل السابع من قراراته لنزع السلاح ومعاهدة موسكو ومشكلة حظر انتشار السلاح النووي.

(٤) تقدمت ايرلنده في الدورة العامة للامم المتحدة في ١٩٦١ بمشروع قرار يعتبر البذرة الاولى في محاولات عقد اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي ونصت المسودة على ان الزيادة في عدد الدول المالكة للسلاح النووي في تصاعد مستمر لدرجة تهدد السلم وتنشط حدة التسليح وتعقد مشكلة تجنب الحرب «

Resolution of the General Assembly A/R E.S./1665 (XVI), 1961.

(٥) ورد في تصريح للسكرتير العام بخصوص الموضوع «واما ما يتعلق بالسلم العالمي فانه من المحتمل ان زيادة عدد الدول النووية وتطوير الترسانة النووية سيؤديان فعلا الى توتر العلاقات الدولية وعدم استقرار في العالم».

Resolution of the General Assembly A/R E.S./6858.

وفي السنين الاولى من الستينات ظلت اثارة الموضوع وبحثه مقتصرتين على الاشارة في التصريحات والتنويه في المؤتمرات الخاصة بنزع السلاح. وبعد تشكيل لجنة «١٨» دولة لبحث ودراسة وتقديم اقتراحات حول نزع السلاح «٦» تقدمت حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بمسودة قرار عرضت على اللجنة للنظر بصورة مستقلة وفعلية في موضوع حظر انتشار السلاح النووي «٧».

لا شك ان هناك من يعارض فصل مشكلة حظر تسرب السلاح النووي عن قضية نزع السلاح ، ولكن موقفا كهذا ناتج بسبب الخلط بين ظاهرة تكاثر السلاح النووي وظاهرة انتشاره. فعلاقة هاتين الظاهرتين بنزع السلاح العام والشامل مختلفة من حيث درجة الاقتران، فتكاثر السلاح النووي والتقليدي لدى الدول النووية يجب ان ينظر اليه من جهة خاصة اقرب الى موضوع نزع السلاح العام والشامل، اما ظاهرة انتشار السلاح النووي وتسربه فتشكل خطوة تقود الى نزع سلاح محدود. وكما نعلم ان الانتشار لا يزيد من قوة الدول النووية بينما التكاثر بطبيعته يضاعف القابلية النووية، ولذلك فاننا نعتبر مسالة حظر انتشار السلاح النووي خطوة تقود بالعالم الى مرحلة اقرب من الهدف العام. وقد تبدو هناك فجوة منطقية فان تكاثره سيستمر ولربما على مستويات اعلى وانشط. لذلك فحظر انتشار السلاح النووي « محاولة فاشلة تاريخيا ومنطقيا » «٨» . فالتجربة العالمية التي تبنتها الولايات المتحدة سنة ١٩٤٦ فشلت في حظر انتشار السلاح النووي الى السوفيت حيث رفضت الحكومة السوفيتية الفكرة والمشروع معا على اساس ان الغاية لم تكن منع تكاثر السلاح

---

(٦) تبعا لقرار الامم المتحدة تالفت اللجنة من البرازيل وبلغاريا وبرما وكندا وجيكوسلوفاكيا واثيوبيا والهند وايطاليا والمكسيك ونايجريا وبولندا وروهانيا والسويد والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والعربية المتحدة .

(٧) Disarmament Commission, 72 meeting, 26 April, 1965.

(٨) Ashri Asmi Husain, Foreing Affairs Record, Ministry of External Affairs, India, February 1968, No. 2, Vol.XIV.

وازالة احتكاره من قبل الولايات المتحدة. بل منعه على دولة اخرى دون مقابل من الدولة المحتكرة. وقد تمسكت الحكومتان الهندية والفرنسية بموقف فحواه ان حظر انتشار السلاح يجب ان يربط بموضوع نزع السلاح العام. ولكن اغلبية الدول المساهمة في مباحثات اللجنة اعتنقت موقفا اخر اكثر واقعية من السابق واكثر تلاؤما مع طبيعة السياسة الدولية في الوقت الراهن.

ان نظرتنا الى العلاقات الدولية في عصرنا يجب ان تكون واقعية ومعترفة بطبيعة الاشياء التي تعيشها الدول. خاصة الدول النووية. فالعالم لا تحكمه دولة واحدة ولا هناك منظمة دولية لها سلطة على الدول الاعضاء كما للدولة سلطة على مواطنيها. ولذلك فاننا نطلبة من الدول ان تتمسك باهداف تنسجم مع ما هو ممكن تحقيقه في عالم يصعب ان لم يكن مستحيلا عينا تحقيق «ما يجب ان يكون». ولما كانت دعوة ايجاد عالم منزوع من السلاح اقرب الى ما هو «يجب ان يكون». فمن الضروري التركيز والاهتمام بما يمكن تحقيقه في عالم ما هو «ممكن ان يكون». والتوصل الى اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي من الاشياء التي طبيعتها «ممكن ان تكون».

الدوافع المشجعة على انتشار السلاح النووي

من اجل تسهيل وتشخيص الحوافز التي تدفع الدول غير النووية ان تنتقل الى دول ذات قوة نووية علينا البحث في السبل التي يمكن ان ينتشر بواسطتها السلاح النووي بين الدول. فهناك سبل مباشرة للحصول على سلاح نووي تكتسبه الدول ذاتيا كما فعلت الدول النووية الخمسة. معتمدة على قوتها الاقتصادية وعلى قاعدتها التكنولوجية. بدون اشتراك طرف آخر وذلك لكي لا تعرض نفسها الى قيود تعاقدية تشل من بعض سيادتها التامة وحريتها المطلقة باستخدام تلك الاسلحة وفقا لطبيعة اتخاذ القرار في نظامها الداخلي. ومما لا شك فيه ان انتقال المعلومات الاساسية في الصناعات النووية له اثر كبير في تحديد طبيعة السلاح النووي من حيث قدرته التدميرية وكفاءته الحربية. وتشير التقارير ان المعلومات لا تنتقل بسهولة بين الدول النووية. ولكن هذا لا يعني ان ليست هناك سبل اخرى

للحصول عليها سراً. ويعتقد حسب تخمينات لجنة الطاقة النووية الامريكية بأن في العالم حوالي ثلاث عشرة دولة يمكنها ان تنتقل الى قوى نووية بدرجات متفاوتة من حيث الاسبقية.

والوسيلة الاخرى التي هي اكثر تعقيدا تأخذ طابع الانتقال غير المباشر، فقد تقدم احدى الدول النووية لدولة اخرى اسلحة نووية سواء عن طريق التجارة الاعتيادية او حسب اتفاقية دفاعية معينة اما بشروط تفرضها الدولة المموّنة كتقييد حرية استخدام السلاح النووى او بدون قيود. وليست هناك سابقة في العلاقات الدولية منذ ١٩٤٥ منحت فيها دولة نووية سلاحا نوويا الى دولة غير نووية . ولكن هناك حقيقة مساهمة مجموعة من الدول في حلف تسنده قوة نووية ليست بالجماعية بل يحتفظ احدالاطراف، وهو عادة الدولة الرئيسة في الحلف . بصلاحية تقرير استخدام ذلك السلاح .

ومن الجدير بالذكر ان الانتقال من قوة عسكرية تقليدية الى قوة عسكرية نووية لا يشكل بحد ذاته خطرا جسيما على العلاقات النووية بين الدول الكبرى وذلك عند مقارنته بحقيقة اخرى يجب ان نميزها نظريا وتطبيقيا. فالامر لا يتعلق بالقدرة النووية. كما يبدو من أول وهلة. بل بالقابلية على خوض حرب نووية محدودة أو عامة. وهذا ما يساعدنا على تفسير امتناع بعض الدول غير النووية على عبور الحدود الفاصلة بين كونها قوة عسكرية تقليدية وقوة عسكرية نووية رغم قابليتها على القيام بالانتقال، لان القضية ليست الحصول على هوية الانتماء الى نادى الدول النووية بل التعامل مع تلك الدول حسب الشروط التي تمليها العضوية. والتقرير في الانتقال من دولة غيرنووية الى قوة نووية هي حالة توازن بين الدوافع المشجعة على ذلك وبين التي تجمد النزعة نحو الانتقال. ومن الصعب اناطة الاولوية الى نوع معين من العوامل حيث هناك اهمية خاصة لكل حافز ولكل قيد. ولكن قد تنفرد العوامل الاقتصادية بمكانة متميزة وذلك لان عليها تقوم القوة النووية ومنها تستمد استمرار تطورها.

ان طبيعة السياسة الدولية التي ترتكز على سياسة القوة تدفع بالدول الى السعي لكي تصبح دولا نووية ، ذلك لما تحققه القابلية العسكرية من كسب في مجال العلاقات ، وما تربع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على عرش القوة في العالم سوى نتيجة حتمية لقوتهما العسكرية والاقتصادية وسبب في احتلال مكانة خاصة في المجتمع الدولي. فالقرارات الهامة التي تؤخذ في المؤتمرات الدولية تشير الى مدى تأثير الدول النووية على طبيعة القرارات ، فمساهمة الدولة كقوة يؤخذ وزنها في عملية التعادل يعطيها حرية الحركة والمناورة ، وبالتالي يجعلها مسؤولة عن الامن والسلام العالمي « ٩ » . والقوة النووية تعطي للدولة دورا خاصا في محادثات نزع السلاح في جميع اشكالها، لانها ستساهم كدولة يطلب منها ان تتنازل عن بعض قوتها، ولا يمكن ان تفعل ذلك الا بعد الحصول على امتيازات مقابل تلك التضحية، فهي بذلك عكس الدولة غير النووية التي يطلب منها الامتناع عن شيء لم تحصله بعد. وبالاضافة لذلك فالدول النووية تعتمد في الدفاع عن مصلحتها الوطنية وعن أمنها بما لديها من سلاح دون اللجوء الى وعود تقدمها القوى النووية ، كما هو الحال بالنسبة للدول غير النووية التي ارتبط أمنها بمواقف الدول النووية الكبرى ويطلب منها التمسك بالالتزامات دون ضمان سوى ما تتعهد به الدول النووية نفسها. والتصلب في مواقف الدول النووية للاحتفاظ بقابليتها التدميرية النووية ومعارضتها للمشاريع المختلفة حول نزع السلاح يؤكد للكثيرين بان « الدول التي تجد نفسها في وضعية الانتقال من منزلة الى اخرى خاصة بفضل اكتسابها للاسلحة النووية لا تسمح لنفسها بان تتشارك فيها مع غيرها » « ١٠ ».

---

(٩) عند صياغة ميثاق الامم المتحدة تمسكت الدول الكبرى (خاصة الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) بضرورة وضع مسؤولية الحفاظ على الامن والسلم في العالم في مجلس الامن لان للدول الكبرى فيه حق الفيتو مما يميزها عن غيرها لكونها قادرة على نقض اي مشروع لا يوافق مواقفها .

(١٠) خطاب لوزير خارجية فرنسا في الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٦٥ .

علينا اولا ان نتأمل العوامل الستراتيجية قبل غيرها لكونها اساسية في حث الدول على اكتساب سلاح نووى. ففقدان الامن عند دولة بسبب تضخم القوة للدولة المجاورة والمنافسة لها يدفع بالاولى لاتباع سياسة ستراتيجية كفيلة بتحقيق امنها وسلامتها ضد تحركات الدول الطامعة بها او مجموعة من الدول المتحالفة ضدها. ولكننا يجب ان لا نستنتج من هذه الحقيقة كون انتشار السلاح النووى الى دولة يدفع بالدول الاخرى المنافسة لها ان تكتسبه هي الاخرى لتوازن قواها مع عدوتها ،فهناك تجربة تاريخية عملت عكس ذلك حيث ان انتقال الصين الشعبية الى دولة نووية لم يؤد بأن تصبح الهند هي الاخرى دولة نووية: بل اقتنعت الحكومة الهندية بأن من مصلحتها ان لا تواكب الصين في تسابق للتسلح النووى وذلك رغم توافر المؤهلات الهندية لجعلها دولة نووية. ويرجع ذلك الى اعتقاد الحكومة الهندية «بان الجواب الوحيد والاخير لمشكلة الحد من تكاثر الاسلحة النووية يكمن في خلق ظروف تناسب الامن ولا تعطي حافز للدول لصنع اسلحة نووية» «١١»

وقد نادى بعض المفكرين الستراتيجيين باهمية فتح الباب امام انتشار السلاح النووى الى اسيا خاصة بعد انا كتسبته الصين الشعبية وذلك استنادا الى افتراضات. منها ان هجرة السلاح النووى الى تلك القارة يخدم المصالح الامريكية حيث ستتواجد ضغوط نووية مواجهة للقوة الصينية النووية وبالتالي ترغم الصين على التنازل عن السلاح النووى مقابل ضمانات تعهدية من جانب الطرفين: ومن جهة اخرى قد تمتنع الصين الشعبية في التخلي عن اسلحتها النووية، وعندها فان كون الهند او اليابان دولة نووية يعني ان الضغط والمسؤولية الانفرادية الملقاة على الولايات المتحدة لمواجهة الصين الشعبية ستنتقل الى احدى الدول الاسيوية. وهكذا يخف العبء النووى الذى تتحمله الولايات المتحدة الامريكية «١٢»

---

(١١) Ibd. P. 10.

(١٢) W. C. Foster, Arms Control and Disarmament; Risks of Nuclear Proliferation, Foreign Affairs, July 1965, Vol. 4, P. 589.

وهناك مجموعة اخرى من المفكرين الستراتيجيين المتفائلين في مستقبل تطور العلاقات الدولية على ضوء تفاهم السلاح النووي آمنت بأن حفظ السلم العالمي هو نتيجة مباشرة لطبيعة التعادل المتبادل في القابلية التدميرية النووية الرادعة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية. ولما كانت هناك مناطق نزاع واختلافات ذات طابع تاريخي وايديولوجي وقومي في ارجاء العالم فانه من الافضل ان تسهل عملية انتقال السلاح النووي وتشجع لاخضاع تلك المناطق المضطربة الى حالة تعادل نووي متبادل على مستوى واطيء ولكنه كفيل باعطاء حالة السلم. ولا يقتصر نفع انتشار السلاح النووي على الدول الصغرى فقط بل يشمل بدوره الدول النووية الكبرى حيث ستتقلص مسؤولياتها الخارجية وتنخفض التزاماتها المتناثرة ويتقلص عدد الدول الداخلة تحت غطاء مظلتها النووية، وبالتالي تنقص نسبة احتمال المواجهة النووية بين الدول النووية الكبرى وتصبح الحرب في حالة حدوثها محدودة.

والفجوة المنطقية في هذه النظرية الستراتيجية ظاهرة للباحث بعد تعمق بسيط في طبيعة الافتراضات التي تقف عليها. فمن جهة انها صعبة التحقيق ان لم يكن استحالة تطبيقها، فالنظرية تطالب بان تسهل الدول النووية الكبرى انتقال الاسلحة النووية الى الدول المتنازعة بشكل منسق ومنسجم من حيث الكمية والنوعية والمدة الزمنية في الاكتساب، والا فان تجميد الصراع الاقليمي سوف لن يتحقق. ولكننا نشكك في ذلك ونؤكد بان التفاوت الزمني والنوعي والكمي في الاسلحة النووية المنتقلة يشكل خطرا هائلا ويزيد من نسبة احتمال حدوث حرب نووية. وذلك حسب اعتبارات ستراتيجية مختلفة يمكن ان نتفحص بعضها. فقد تشن الدولة التي حصلت على السلاح النووي مقدما هجوما مباغتا على الطرف الذي ظل قوة غير نووية او في طريقه الى النووية لان الطرف الاول يدرك قيمة حصوله على السلاح النووي من الناحية الستراتيجية. ويعرف اهمية الفجوة الزمنية بينه وبين العدو في اكتساب السلاح النووي لانه من الطبيعي ان يسعى الطرف الثاني بكل قواه وقابليته للحصول على السلاح

الجديد باقصر فترة من الزمن لتغطية الفجوة . ومن جهة اخرى هناك احتمال قائم منطقيا وهو ان الهجوم قد يبدأ من جانب الطرف الذي ظل قوة غير نووية ضد الدولة النووية العدوة بسبب ضغوط ستراتيجية الحرب الوقائية للتخلص من تفوق العدو نوويا ومنعه من الاستمتاع بمزاياه بشكل يهدد مصالح الدولة غير النووية .

وهناك احتمال اخر مصدره طبيعة تفكير الدولة التي اكتسبت السلاح النووي الجديد حول علاقتها الستراتيجية مع عدوتها التي ظلت قوة تقليدية من حيث انها تتبع خطة « انني افكر بالذي انت تفكر بالذي افكر فيه.... » وتشن هجوما نوويا معتقدة ان الطرف التقليدي قد يفكر بانها تنوى شن هجوم نووي عليه، ولاجل ازالة هذه المباغتة يقوم الطرف غير النووي بهجوم وقائي، وعلى ضوء هذه السلسلة من الافكار المتواصلة يقوم الطرف النووي بهجوم « لربما لم يفكر الطرف التقليدي في شن هجوم » على تقديرات توقعية .

اننا لا نستطيع ان نجعل ما هو قائم من علاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، والتي عرفت بانها متعادلة تبادليا من حيث تقدير ثقل المسؤولية الملقاة على الدولتين لابعاد البشرية من خطر حرب نووية عارمة تهدم الحضارة البشرية وذلك بالتمسك بسياسة عقلانية . نموذجاً عام يمكن تطبيقه على جميع الدول المتنازعة. فقد يزج بالعالم الى حرب نووية عامة بسبب اخطاء مقصودة او غير مقصودة من جانب طرف اخر غير الدولتين الكبيرتين فوق العادة « ان حصول دول اخرى على سلاح نووي يعرض العالم الى اخطار لا يمكننا ان نتصورها. فانتقال السلاح النووي الى دولة اخرى يخلق مركزا جديدا لصنع القرار في هذا المجال. ومهما كانت حالة التمسك بالمسؤولية فستتعقد العلاقات الدولية ويرتفع خطر استعمال السلاح النووي من جانب جماعة غير مسؤولة» «١٣» .

(١٣) Dean Rusk, Daily Radio Bulliten, No. 46, February 1966, P. 1.

وقد أشار المندوب السوفياتي الى الدول الراغبة بانتقال السلاح النووي ان « هناك طريقين متباينين .... اما السير في طريق حظر انتشار السلاح النووي او ان تندفع بكل همة لتشجيع انتشار السلاح النووي بجميع اشكاله .... ومن يريد النهج الاخير عليه ان يتأمل قليلا ويتروى ويفكر ثم يدرك بأن النتائج التي ستلحق بهم وبالعالم لا يمكن تقديرها » «١٤». واكد السكرتير العام للامم المتحدة على اخطار ظاهرة انتشار السلاح النووي ووصف المناصرين لها « بانهم يتكلمون بدون تفكير » «١٥» .

لقد حذر الرئيس كندي عند التصديق على اتفاقية حظر التجارب النووية في ٢٦ ايلول عام ١٩٦٣ بقوله « خلال السنين المقبلة ستمتلك مجموعة من الدول قابلية فكرية وعلمية ومالية لصنع اسلحة نووية وحتى وسائل قذفها ». ولكن منذ تلك الفترة وحتى الوقت الراهن لم ينخرط في نادي الدول النووية الا عضو واحد وهو الصين الشعبية . فلماذا؟ هل هناك نزعة مخلصة عند الدول لتجنب اكتساب السلاح النووي. ام هل انها تشعر بالامن والاستقرار بدون حصولها على السلاح النووي؟ ان الجواب يكمن في ادراك حقيقة سبق وان اشرت اليها في حديثي اعلاه. وهي ان العبرة ليس في الانتقال من دولة تقليدية الى دولة ذات قوة نووية، بل بالقابلية النووية القتالية وقدرتها على النمو والتطور لتواكب التقدم عند بقية الدول في هذا المضمار .والغاية الاولى ،وهي الانتقال ذاته .لا تكلف كثيرا ولا تتطلب ارهاقا اقتصاديا وضغوطا على الطاقة للاقتصاد القومي عند مقارنتها بما تخصصه بعض الدول للتسليح كل عام « ولحسن حظنا والعالم برمته ان الرادع الذي يمنع الدول من ان تكون نووية الا وهو العامل الاقتصادي لا يزال فعالا.... فكل ما تحتاجه الدولة لانتاج رأس نووي هي كمية معينة من مادة بلوتونيم مع يورانيوم بالاضافة الى مفاعل نووي .وهذه الاشياء من السهول الحصول عليها حيث انها تباع علنا. فالمفاعل

(١٤) Eighteenth Nations Disarmament Conference, Meeting No. 137, P. 3.

(١٥) Uthant, New York Times, 20 July 1964.

النووي المطلوب شبيه بالمفاعل النووي الذي تبيعه بريطانيا بمبلغ خمسة ملايين باوند استرليني ، وباستطاعة الدولة ان تصون سرية نشاطها وتشرع بانتاج رأس او اكثر في السنة مقابل كلفة اجمالية تقدر بخمسة عشر الف باونداً استرلينيا ... ولكن كلما انتقلنا من صنع القنابل النووية الصغيرة الى قنابل نووية كبيرة كلما يبدأ العامل الاقتصادي يلعب دوره الاساسي، فمثلا ان استحصال يورانيوم ٢٣٥ لا يمكن تحقيقه دون تواجد قاعدة اقتصادية وصناعية ضخمة » «١٦» .

الخلاف السوفياتي ـ الامريكي ومواقف دول عدم الانحياز

بعدان وقعت الدول الكبرى ـ ما عدا فرنسا والصين الشعبية ـ اتفاق حظر التجارب النووية، دبت في العلاقات الدولية موجة تفاؤلية بانه من الممكن الاستمرار في تحقيق انتصارات اخرى في طريق نزع السلاح ، « لأن الاتفاقية ليست بغاية لذاتها بل وسيلة لهدف عام وهو الوصول الى اتفاقية نزع سلاح عام وشامل ». «١٧» ولكن العالم واجه ازمات عديدة وظهرت على السطح اختلافات جذرية بين السوفيت والامريكيين يرجع مصدرها الى انعدام الثقة وفقدان الامن عند الطرفين . واصبح جليا بان العقبة الاولى بوجه اي تقدم نحو حظر انتشار الاسلحة النووية تكمن في انعدام حسن النية. وكما يبدو للامريكيين ان عرقلة الاتفاق ترجع الى رفض السوفيت للمسودة الامريكية. « فاذا كان السوفيت يريدون فعلا حظر انتشار الاسلحة النووية وليس الحصول على اهداف سياسية تحت شعارات وهمية فلا اجد عائقا نحو تحقيق تلك الاتفاقية. ولكننا لا نرضى ان نضع انفسنا في موقف نتخلى فيه عن حلف شمال الاطلسي ومصالحه » «١٨» . وهذا التأكيد على اهمية حلف الاطلسي يعني ان الولايات المتحدة لا تملك الشجاعة للايمان بما يقترحه

---

(١٦) Economist , 15 January 1966 . PP . 213 - 214 .

(١٧) External Affairs, July 1966. P. 284.

(١٨) Dean Rusk, Daily Radio Bulliten, No. 46,24 February 1966.

الاتحاد السوفياتي من التزامات. وكذلك القول بالنسبة للاتحاد السوفياتي فانه بدوره لا يطمئن لنوايا الولايات المتحدة وحلفائها : « وان الماركسيين اللينينيين يعتقدون بان رفض اي دولة اشتراكية جمع قواها العسكرية مع شقيقاتها بشكل تفرضه وحدة المصير يعتبر انعزالا عن الاسس الماركسية والبروليتارية » ولانعدام الثقة في الولايات المتحدة وحلفائها كان من الضروري على الدول الاشتراكية ان تحافظ على قوتها العسكرية وتنسقها جماعيا للحصول على اعلى درجة من القابلية الدفاعية : لذلك فمن «اجل الحصول على غطاء عسكري هناك ضرورة التمسك بالحلف العسكري لاتفاقية وارشو» «١٩».

ومما زاد في تعقيد المباحثات والعلاقات بين المعسكرين هو طرح المشروع الغربي المتغلق بدول حلف شمال الاطلسي والذى كان مقررا فيه تحويل قوات الحلف العسكرية الى قوة نووية وتقليدية موحدة . وقد احتضن المشروع فكرة فتح المجال امام الدول الغربية الاخرى وخاصة المانيا الغربية للانتقال من قوة تقليدية الى دولة نووية لها حصة في السيطرة على الاسلحة النووية التابعة للحلف بصورة غير مباشرة « وليس من السهل نكران حقيقة كون القوات النووية التابعة لحلف الشمال الاطلسي هي العقبة الاساسية في طريق حظر انتشار الاسلحة النووية ؛ وكما يقول السوفييت انها ليست حجرة عثرة فحسب بل السبب الاولي في جعل الاتفاق مستحيلا ..... انه سر مكشوف بان مسودة المشروع الامريكي فيها فجوة متعددة لاجل فتح الباب امام المانيا الغربية... . ولطالما عارض السوفييت هذه الفكرة لان المانيا بدون شك ستضع اصبعها على الزناد النووى وهذا ما سيحدث فعلا» «٢٠».

ولقد حاولت الحكومة البريطانية التأكيد لسوفيت بان مشروع توحيد القوات الاوربية لحلف شمال الاطلسي غرضه عدم فسح المجال لاية دولة اوربية كالمانيا الغربية للحصول على سلاح نووي قومي ؛ بل انه « ضمان

---

(١٩) Red Star, 17 February 1966.

(٢٠) Congressional Record, Vol. 112, No. 6,18 January 1966

وتأكيد ضد انتشار وتكاثر السلاح النووي وضد انتقال القوة النووية الضاربة من دول نووية، وضد اكتساب دولة تقليدية لسلاح نووي باي شكل واية حالة مباشرة او غير مباشرة ..» «٢١» وذلك لان صلاحية استخدام السلاح النووي المربوط بالحلف ستكون خاضعة لحق الفيتو الامريكي من جانب رئيس الجمهورية الامريكية. ثم ان من اهداف المشروع الموحد اعطاء المانيا الغربية صيانة نووية اكيدة دون منحها اجازة الحصول على سلاح نووي قومي. ولكن هذه التبريرات لا يمكن الاقتناع بها وانتبه بعض المراقبين الستراتيجيين لخطورة المشروع وفسرت المشاركة في قوات اطلسية نووية « كمرحلة تثبيت السبل وتسهيلها لادخال المانيا الغربية الى المجال النووي . «٢٢» وحتى ان هذه المرحلة لم تكن كافية لاشباع طموح المانيا الغربية، ولا يمكن ان يكون المشروع برمته قادرا على منع انتشار السلاح النووي :« لأن قوات حلف شمال الاطلسي .... لاتوقف انتشار السلاح النووي .... وقد لا تشبع رغبات المانيا الغربية باعطائها نصيبا محدودا في الامور النووية للحلف »«٢٣».

وبسبب تمسك الولايات المتحدة الامريكية بمشروع وحدة الجيوش الغربية تعرقلت مباحثات نزع السلاح في جنيف واصابها ركود ملحوظ طيلة عام ١٩٦٤ . وبفضل مسودتين تقدمتا بهما حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في نهاية العام نفسه بدء الامل يدب من جديد عند المساهمين في المباحثات . وعندما نوقشت المسودتان اتضح بصورة جلية لكثير من المراقبين ما كان متوقعا فقد احتوت المسودتان على فجوات في انظمة الضمانات والالتزامات المقترحة، وجاء التركيز في المسودة الامريكية منصبا على حظر انتشار السلاح النووي بصورة مباشرة. بينما اهملت نواحي انتشاره عن طرق غير مباشرة .ومن أجل انقاذ المباحثات التي اخذت تتعثر .ابرق كل من جونسن وكوسيجن برسالتين الى الدول المجتمعة اكدا فيهما بان الدولتين على استعداد

---

(٢١) تصريح رئيس وزراء الحكومة البريطانية في مجلس العموم البريطاني في ١٦ كانون الأول سنة ١٩٦٤ .

(٢٢) Henry Kissinger, Report, March 1963.

(٢٣) Henry Kissinger, Wehrkundo, May 1963.

لاعطاء ضمانات نووية الى الدول التي توقع على الاتفاقية المقترحة في حالة تعرضها الى خطر نووي. ولكن المسودة الامريكية لم تتطرق الى مجال الالتزام بعدم السماح للدولة او مجموعة من الدول غير النووية في حق امتلاك اسلحة نووية وكذلك مشكلة حظر حق استعمال الاسلحة النووية. حتى ان مسودة المشروع الامريكية تعمدت اغفال الاشارة الى حظر الدول النووية من حرية فتح المجال امام دول غير نووية سواء مساهمة او غير مساهمة في حلف عسكري لاكتساب اسلحة نووية. وكانت العقدة في المباحثات تكمن في مخاوف السوفيت من النوايا الباطنية للمشروع الامريكي الذي يفسح المجال لان تكتسب المانيا الغربية سلاحا نوويا، وبذلك ينسجم واطماع بون الانتقامية التي شجعت فكرة الجيوش الاوربية الموحدة ، تحت قيادة حلف شمال الاطلسي ، لان من شروطها اعطاء المانيا «الحد الادنى بجعل استخدام السلاح النووي مسؤولية جماعية لكل الحلف» «٢٤» .

وبعد توتر جو المباحثات حول قضية توحيد الجيش الاوربي الغربي . تدخلت دول المعسكر الثالث بمساعيها، التي نسقتها داخل الجمعية العامة وفي لجنة «١٨» دولة ، وذلك بتبنيها فكرة ان اى مشروع لحظر انتشار السلاح النووي لابد وان يشتمل على توازن متعادل ومتبادل بين المسؤولية عند الدول النووية وغير النووية ، وان يكون المشروع خطوة نحو اتفاقية نزع سلاح عام وشامل واخيراً ان لاتكون في المشروع فجوة تجعله مشلولا «٢٥» . وتقدمت العربية المتحدة باقتراح على ان يعلن الطرفان استعدادهما التام لبحث مشكلة انتشار السلاح النووي وعن ايمانهما في ضرورة التوصل الى اتفاقية بهذا الخصوص ؛ ولما كان مشروع انشاء قوة اوربية نووية موحدة لحلف الاطلسي العشرة المعرقلة لتقدم المباحثات فانه من الافضل اصدار مسودة ثنائية لتشكيل لجنة خاصة من الخبراء والفنيين لتقرير ما اذا كان المشرووع الامريكي لقوات الاطلسي يمثل

---

(٢٤) Von Hassel, Foreign Affairs, Vol. 42, No. 2, 1964.

(٢٥) United Nations Official Record, Resolution 2028 (xx).

انتشاراً للسلاح النووي أم لا .

والى جانب تلك المواقف البناءة تقدمت حكومات الهند والسويد والعربية المتحدة بمسودة موحدة هدفها جعل الدول النووية مستعدة لاضافة تعديلات جوهرية على مواقفها السابقة بالاتفاق على ضرورة تخفيض معدل الاسلحة النووية المتراكمة عندها انسجاماً مع كون « اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي يجب ان لا تكون مجرّد قرار تعلن فيه الدول غير النووية تخليها عن حق اكتساب سلاح نووي وتترك سلطان الاحتكار النووي الى الاعضاء الخمسة.. بل ان تكون وسيلة للحد من التسابق النووي ولتحطيم الاسلحة النووية ووسائل قذفها » «٢٦» . وكما اشار مندوب الهند ان الاتفاقية يجب ان تعمل كفرقة اطفاء غرضها اخماد النار في البيوت المشتعلة وليس الانشغال بوقاية الدور المجاورة للحريق «٢٧» .

والحقيقة الاخرى التي كشفتها الدول المحايدة، خاصة موقف الهند والسويد. هي العلاقة بين الالتزامات المطلوبة من الاعضاء الموقعين وبين الضمانات التي تمنح لهم كتعويض لما يفقدوه من حرية لانه «لا يمكن اجبار الدول ان توافق على مشروع واعتباره فعالا ومقبولا باصداره اوامرموجهة الى الدول غير النووية فقط بان لا تقوم بهذا العمل او ذاك، بينما تترك الدول النووية بدون اوامر تجبرها الالتزام بقيود معينة» « ٢٨ » . فهناك في المجتمع الدولي بعض الدول ذات علاقات خاصة مع الدول النووية الكبرى التي منحتها حماية نووية مباشرة، او ان تكون مشمولة بالغطاء النووى الدفاعي عن طريق الاحلاف . ومشكلة الضمانات لا تهم هذه الدول بالدرجة التي تهم الدول المحرومة من علاقات خاصة مع الدول النووية الكبرى، فقد تتعرض هذه الى تهديد نووى او هجوم نووى من دولة نووية او حديثة الاكتساب للاسلحة.

---

(٢٦) Eighteenth Nations Commission on Disarmament, 207, 13 August 1964.

(٢٧) ENCD / 222 meeting, 10 August 1965.

(٢٨) ENCD / 230 meeting, 7 September, 1965.

النووية. وجاء اعتراف ولسن، رئيس وزراء بريطانية، تأكيدا لهذه الفكرة الجوهرية «يجب علينا ان نبحث جديا في مسألة الوسائل الضمانية للدول غير النووية ضد اى خطر فاجم من جراء اكتساب دولة اخرى لسلاح نووى» «٢٩».

وهناك فئات من المفكرين في الدول الكبرى تدعي ان الدول الحيادية تسعى لاستغلال الخلاف بين السوفيت والامريكيين من اجل تحقيق مكاسب خاصة بيد ان سياسة هذه الدول ازاء مشكلة حظر انتشار السلاح النووي لا تتعدى كونها واقعية ومسؤولة. فدول المعسكر الثالث لا تطلب من الدولتين النوويتين فوق العادة ان تتنازلا عن قوتهما ومنح صيانة للدول الصغيرة، بل على العكس فأنها تفهمت صعوبة ـ انلم يكن استحالة ـ تحقيق ذلك فنادت بضرورة التمييز بين فكرة الامن والحماية. واكدت دول عدم الانحياز بان الامن يكمن في ازالة الخطر المهدد للامن في العلاقات الدولية وليس في اعطاء وعود سخية في الحماية والخطر الاساسي لايكمن في انتشار السلاح النووي بل في تراكمه وتطويره عند الدول النووية الكبرى، ولاجل ادخال الامن الى قلوب الشعوب غير النووية تقدم كوسيجن برسالة تعهدية بعثها الى لجنة «١٨» دولة اكد فيها استعداد الحكومة السوفيتية للتمسك بالتزامات واضحة بحيث انها لن تستخدم الاسلحة النووية ضد دولة غير نووية. اما بخصوص انتقال المعلومات والمواد الاولية للصناعات النووية فانه اقترح الاخذ بفكرة السيناتور Pastore « وهي ان تكون الدول التي تصبح مصدرا لجميع المواد الاولية والمعلومات النووية خاضعة لبنود وكالة المنظمة الدولية النووية » «٣٠».

الشرق الاوسط وحظر انتشار السلاح النووي :

هناك اتجاه تقليدي عند كثير من المفكرين الستراتيجيين بان يعتبروا منطقة الشرق الاوسط مجالا يجب ان لا تفسر فيه العلاقات الدولية والعسكرية

---

(٢٩) Offical Record of the United Nations

(٣٠) Congressional Record, 18 January 1966,Vol.112,No. 6, P. 472.

على ضوء احتمالات استخدام الصراع النووي بين الاطراف المتنازعة. بيد ان الحقيقة عكس ذلك تماما. فبالرغم من توقيع العربية المتحدة على اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي وتردد اسرائيل في التوقيع مدة طويلة حتى الفترة الاخيرة ،لا يمكن فهم وادراك. ومن ثم تحليل: طبيعة العلاقات القائمة بمعزل عن احتمال وقوع مجابهة نووية، حتى ولو بمستوى محدود بين الاطراف المحلية او غيرها. ولربما يظهر موقف كهذا تشائميا ومع ذلك فالدلائل كثيرة لاثبات هذه الوضعية. فاسرائيل منصرفة منذ فترة طويلة في ابحاثها النووية للاغراض العسكرية ويقدر لها ان تنتج في السبعينيات ،او تكون في مرحلة استعداد لانتاج بعض الرؤوس النووية الصغيرة. ومما لا يمكن نكرانه هو ان المساعدات الخارجية التي تستلمها اسرائيل على هيئة عقول مهاجرة اليها من اوربا ومن الولايات المتحدة، والمعونات المالية الهائلة وتسرب المعلومات النووية بشكل اوآخر كلها تخدم القضية لاسرائيلية النووية.

اضف الى ذلك ان هناك عوامل ستراتيجية عامة قد تشجع اسرائيل على ممارسة انتاج السلاح النووي سرا او علانية . والسؤال الذي يطرح نفسه امامنا هو ماهي الاحتمالات الستراتيجية التي تواجه الامة العربية ؟ .

اننا لانستطيع ان نسير مع من يعتقد بان ماتمنحه اتفاقية حظر انتشار السلاح النووي من ضمانات ضد تهديد او هجوم دولة حديثة الاكتساب للسلاح النووي كونها كفيلة بمنح الامة العربية امناً وسلاماً لوجودها كدولة مستقلة ذات سيادة دولية وحرية في تخطيط سلوكها الخارجي واختيار انظمتها الداخلية .

فالوقائع التاريخية لسلوكية اسرائيل في علاقاتها الدولية مع البلاد العربية لايستخلص منها سوى نتيجة واحدة هي ان موقف العرب من اسرائيل يجب ان يكون متحفظاً لدرجة كبيرة وحذراً . لان اسرائيل لم تتقيد في مرحلة ما بقوانين المعاهدات والاتفاقيات . اضف الى ذلك ان هذه الاتفاقيات ـ وحتى القانون الدولي ـ لاتتصف بطابع الالتزام كما هو الحال بالنسبة للاتفاق داخل القانون المحلي للدولة . وانعدام فعالية الالتزام في تنفيذ بنود مايتفق عليه وما

قررته الامم المتحدة ظاهرة استغلتها اسرائيل بشكل سافر ولا شرعي منذ تأسيسها كدولة عدوانية غريبة عن المنطقة زرعها الاستعمار لتحقيق هدف عام واستخدامها كرأس رمح في علاقاته مع البلدان العربية والقوى العربية المتحررة.

والعلاقات الدولية تزيل الستار عن حقيقة كون اسرائيل تستغل الاتفاقية لخدمة مصالحها التوسعية والعدوانية ، فهي لاتحرص على التمسك ببند او اتفاق الا اذا انسجم مع هدفها الخاص ، اما اذا كان الواقع عكس ذلك فهناك من المبررات مايسهل الخروج على الاتفاقيات بغطاء من التستر تسانده موجه اعلامية محلية وعالمية .

وقد علمتنا تجارب العيش، وبيننا اسرائيل كترسانة وواجهة للمصالح الاستعمارية ، على ان نفقد الثقة في حسن نواياها وان نفهم كل ماتقوم به وسيلة يخدم غاية عامة وخطوة تهدد كيان الامة العربية ووجودها كحقيقة دولية والى جانب ذلك علينا ان ندرك ان طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي لم تعد ظاهرة اقليمية كما يراد بها احياناً لتبرير بعض المشاريع بل على العكس من ذلك فالصراع في الشرق الاوسط حلقة مكملة لصراع عام بين قوى الخير والشر . وبين التحرر والعبودية وبين الاستقلال الفعلي وبين السيطرة الاستعمارية في العالم . ثم ان مصير هذا الصراع غدا معلقا بطبيعة التعامل داخل المنطقة ، ولا يمكن ان نتغافل عن كون العامل الفلسطيني في النزاع طرفا اساسا في تقرير شكل الصراع من حيث العمق والابعاد ، ومما حققه الكفاح العربي الفلسطيني ادخال هذه الظاهرة في تخمينات العدو والقوى المناصرة له.

لقد جمعت اسرائيل في سلوكها نمطين من التعامل مع الامة العربية احدهما ركز على الدبلوماسية في خدمة الكسب العسكري ، دون اهمال الجانب العسكري والاخر اكد على الجانب العسكري . دون اغفال دور الدبلوماسية في خدمة الكسب العسكري.

وسنبحث الجانب العسكرى كوسيلة تستخدمها اسرائيل في تحقيق اهدافها

العدوانية والتوسعية ونعتبر هذه الحقيقة من المسلمات. وعلى ضوء ذلك فان اسرائيل لن تتردد في جعل قدرتها العسكرية التقليدية في اعلى مستوى من حيث العدة والعدد. ولكن الى جانب ذلك تبقى اسرائيل تسعى لان تضيف الى قوتها التقليدية قدرة نووية او قابلية مشارفة لنقطة الانتقال من قوة غير نووية الى قوة عسكرية نووية.

اننا عندما نناقش موضوعا كهذا لابد ان نطرح بعض الافتراضات ثم نتخلص منها . فمن جهة قد يعتقد بان حربا نووية بين العرب واسرائيل ،بعد اكتساب اسرائيل لسلاح نووي، لايمكن ان تدرس بانعزال عن حقيقة اخرى : وهي ان الدول النووية الاخرى قد تشترك في المجابهة النووية وذلك لاهمية المنطقة جغرافيا وعسكريا واقتصاديا . لكننا نميل للاعتقاد بان الدول النووية الكبرى ليس في سلوكها مايمنح حرية الجزم او الرفض لحقيقة تدخلها نوويا. وبعبارة اخرى انه قد تقوم حالة تفاهم ضمني بين مواقف تلك الدول بحيث تجمد النزعة عند كل منهما للدخول في مواجهة نووية عامة. اذا اما تبقى منطقة الشرق الاوسط. وبالتالي النزاع العربي الاسرائيلي تقليدا. وهذا ما لا نأخذ به او تصبح على حافة نووية وهذا ما تشير اليه تطورات الاحداث. فالدول الاستعمارية تحافظ على المستوى العسكري العدواني الاسرائيلي وتنشطه بحجة ضرورة صيانة التوازن بين العرب واسرائيل. ولكنه بالاحرى توازن لجانب اسرائيل. بحيث تستطيع ان تجهض بفضل ذلك التفوق ،الداخل ضمن فكرة التوازن، اية محاولة للتحرر العربي وخنق الحركات العربية التقدمية. ولكن لا بد من الاستفسار حول مدى استمرارية هذه الظاهرة وهل هناك مقومات تساند قيام الصراع التقليدي بين العرب واسرائيل؟

ان مسيرة النضال العربي وعملية تصعيده سواء في ساحات العمل الفدائي او على مستوى القوات العسكرية النظامية تؤكد ان طبيعة الصراع تعكس حقيقة لا يمكن اغفالها: الا وهي ان الصراع يرتكز على عوامل كامنة في القدرات الذاتية والطبيعية التي تتمتع بها المنطقة . وتشير التقارير ان النزعة الطبيعية للاشياء

في الشرق الاوسط هي لصالح الموقف العربي. ولهذا نجد اسرائيل ومن يقف وراءها يحاولون افساد هذه العلاقة المنطقية. وسلكت اسرائيل ومن معها سبلا عديدة لتحقيق افساد العلاقة. منها الضغوط المحلية على جبهات عسكرية انفرادية كما فعلت في حرب السويس. ثم التدخل في ارباك الانظمة التقدمية المتحررة في الداخل. ثم شنها هجوماً على جبهات عربية متعددة ظنت انها ستكسب بها الهدف ولكنها غدت ابعد مما كانت عليه في السابق.

وعلى ضوء هذه الحقائق علينا ان نتأمل في منهجية تفكير العدو عنا، كما هو يفكر باننا نفكر عنه. ان اسرائيل تدرك فهمنا لاهمية القاعدة الطبيعية التي يرتكز عليها الموقف العربي وتفوقها في مجالات اساسية لا يمكن اهمالها عند وضع معادلة القوة. واسرائيل تشعر بصعوبة التفوق على العرب من الناحية الجغرافية، والقوة البشرية والقاعدة الاقتصادية. لذا نجدها تسعى للاستنجاد بما يمكن استخدامه في عملية تجميد التفوق العربي كالاعتماد على هجرة القوة البشرية اليها من اوربا وترسيخ مقومات اقتصادها وجعله يستند على عوامل داخلية وتقلل من ارتباطه بالاقتصاد العربي لكن التجربة تؤكد ان اسرائيل لا يسعها الخوض بهذه العملية وعليها ان تفكر باتجاه آخر افضل من القوة التقليدية: الانتقال الى قوة نووية محدودة على الاقل.

والاسئلة التي تطرح عند هذه المرحلة مختلفة منها هل ان للقدرة الاسرائيلية النووية المكتسبة قدرة التصديق عندنا؟ وهل ان القدرة النووية الاسرائيلية ستتفوق على القوة التقليدية للعرب؟ وهل تنوى اسرائيل استخدام سلاحها الجديد «بعد ان اكتسبته»؟ وكيف ستستغل هذه القوة التدميرية من جانب واحد؟ وهل بامكان الامة العربية ردع اسرائيل؟.

سبق وان اشرنا ان الازمة ليست في انتقال السلاح النووي وحده. او في القدرة النووية مهما كانت عظمتها. بل الكلام يتعلق من حيث أهمية الجانب السايكولوجي. وبعبارة اخرى درجة التصديق التي تعطيها القوة التدمرية النووية وتتركها عند الطرف الآخر. اي هل ان العرب يصدقون بان قوة

اسرائيل النووية المكتسبة حديثا ستعمل ضدهم وتدمر نزعتهم في المقاومة سواء عن طريق التهديد او الاستعمال الفعلي. ولا يمكننا اعطاء صيغة ثابتة لدرجة التصديق لاي بيان تهديدي او وعد بشن هجوم. حيث تلعب عوامل متعددة في تكوين نسبة التصديق منها المصدر او الجهة الرسمية التي يعلن بواسطتها الانذار، ونوعية الانذار من حيث الوضوح. فكلما كان واضحا كلما زاد من حرية الطرف المهدد وقيد حرية الذي اصدر التهديد لانه يحرمه من اعطاء الانذار تفسيرات فيها خطوط رجعة تستخدم للتخلص من التزام التهديد عندما تقتضي الحاجة اليه .

وتجربتنا مع اسرائيل تعطينا خبرة في الاخذ بعين الاعتبار بما يعلن عنه المسؤولون في الحكومة الاسرائيلية وذلك للنزعة الانتقامية وروح المغامرة التي تسندها الدول الاستعمارية . ومما لاشك فيه ان اسرائيل لن تتردد في استغلال قدرتها النووية الجديدة. حتى ولو كان على حساب احتمال جر العالم برمته الى مواجهة نووية غير مألوفة. ولما كانت القدرة النووية الاسرائيلية المتوقعة الاكتساب غرضها سد فجوة التفاوت الطبيعية بين مقومات القوة الكامنة للبلاد العربية وبينها ، فانها ستجد ما يشجعها على استخدام الضربة النووية المباغتة ضد البلاد العربية. وكذلك ان العامل الجغرافي يدفع بالعدو الى الاقتناع بضرورة شن هجوم اول علينا لان ما ستتركه حملته النووية سيكون داخل بقعة جغرافية مأهولة بالسكان العرب ، وسيحدث تحطيم للقاعدة الاقتصادية للبلاد العربية المتعرضة للهجوم بدون ان يكون هناك ردود فعل عكسية على اسرائيل نفسها من حيث اثار الاشعاع والتلويث النووي بشكل يهدد كيانها .

وما يخص كيفية استخدام اسرائيل لسلاحها النووي فان الاعتبارات الستراتيجية تفتح امام العدو احتمالات يمكن ان نتعرض بالبحث لبعض منها. فمن جهة قد تستغل اسرائيل سلاحها النووي المتوقع اكتسابه ضد تحشدات

الجيوش العربية عند حدودها وذلك لابعاد الخطر المباشر عنها، ولكن المنطق العسكري لا يقبل بهذه الستراتيجية. لان البلاد العربية تستطيع ان تعوض عما يحدث من استنزاف في جيوشها من قوات احتياطية متوفرة في قوتها البشرية الكامنة. ثم ان تفجير سلاح نووي عند الحدود الاسرائيلية يعرض بعض المناطق اليهودية لاخطار التلوث. اضف الى ذلك ان قلة عدد الرؤوس النووية التي ستمتلكها اسرائيل لا تعادل القيمة العسكرية المتوقعة من استخدامها.

والطريق الاخر الذي قد تسلكه اسرائيل هو استخدام سلاحها المكتسب بشكل محدود تضرب به منطقة عربية معينة وتدمرها ،خاصة وانها لا تحتاج الى وسائل قذف معقدة كالصواريخ البعيدة المدى لمجاورتها لاغلب مراكز تجمع السكان والعمران في البلاد العربية. وعندها يتقدم العدو الى بقية مناطق اخذ القرارات السياسية في العواصم العربية بضرورة الاذعان للامر الواقع والامتثال لشروطه. والا فانه في حالة الرفض سيكون مصير بقية اجزاء البلاد العربية كما حدث للمنطقة التي تعرضت لهجوم نووي مقيد.

لقد تكلمنا في الاحتمالات الستراتيجية التي يمكن ان تحدث فيما اذا امتلكت عدوتنا سلاحا نوويا ونحن لا نمتلكه. والان ندخل عوامل جديدة الى المشكلة. لا شك اننا لا بد ان ننتفع من تجارب العلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية حيث حدث ان جمدت القوة السوفيتية التقليدية ما اكتسبته الولايات المتحدة من اسلحة نووية حديثة. ولكن مما ساعد على قيام حالة الردع «٣٠» بين الطرفين هو تواجد عوامل عديدة: منها ان اوربا كانت قد خرجت من حرب تحملت فيها ملايين الضحايا من جميع الاطراف. ثم

---

(٣٠) الردع يرتكز على عنصين القدرة التدميرية والجانب السايكولوجي المتصديق. وفحوى الردع هو ان تحقق الدولة الرادعة حالة بحيث يؤمن الطرف الذي يفكر بشن هجوم بان الرداع يعرضه لان يتحمل من الخسائر (في حالة شن هجوم) لا تناسب ما يتوقعه من مكاسب بسبب هجومه. وهناك ردع نووي متبادل وردع تقليدي.

أن القوات السوفيتية قد بسطت نفسها على اوربا الشرقيه: اضف الى ذلك كانت هناك آمال قائمة عند الطرفين في ضرورة التعايش السلمي ، واخيرا لم يكن بمقدرة الاسلحة الامريكية النووية ان تحقق النصر النهائي رغم ان ما ستحمله اوربا من نتائج لا تناسب الهدف الذي من اجله تستخدم الاسلحة النووية .

ويمكننا ان نحقق ردع اسرائيل باللجوء الى صناعة نووية، ولا شك ان بعض للبلدان العربية كالعربية المتحدة قد سارت في طريق التصنيع النووى مرحلة لا بأس بها الا انها لا تعطي ضمانات كافية بان لا تكون هناك فجوات زمنية، وبالتالي في نوع السلاح وكميته بيننا وبين العدو . وبصفتنا من الدول الموقعة على اتفاقية حظر انتشار السلاح النووى فبوسعنا ان نلجأ اليها لصيانة امتنا وسلامتنا. ولكن رغم ما تعطيه الاتفاقية من ضمانات وحق الانسحاب في حالة فساد الالزام من جانب طرف يهدد سلامة وامن الاخر «٣١». فان الاتفاقية تبقى عاجزة عن حمايتنا. وهناك منفذ آخر لهذه الازمة يتمثل في انطواء البلاد العربية تحت مظلة نووية لدولة كبرى نووية فوق العادة. ولكن هذه الوسيلة تعارض المبادىء الجوهرية لسياسة الحياد الايجابي التي تبنتها الدول العربية المتحررة.

وبتدارس هذه الاعتبارات يبدو ان على الامة العربية ان تحقق لنفسها قابلية رادعة بجعل العدو يصدق باننا سوف لن ندعه يتوصل الى اكتساب سلاح نووى وذلك بان ندخل اليقين اليه ليقتنع بانه سوف يتحمل من الخسارة اكثر مما يتوقعه من كسب. وهذا يمكن تحقيقه بالتأكيد على ستراتيجية الهجوم الوقائي بحيث تسدد القوات العربية التقليدية هجوما كاسحا يسلب العدو من التمتع بمنافع حرية التهديد او استخدام السلاح النووى. وبالوقت نفسه ان تواصل البلاد العربية المتحررة تطوير صناعتها الثقيلة وتبقى دائما

---

(٣١) Article x , Treaty of the non - proliferation of Nuclear Weapons .

قريبة من نقطة الانتقال من دولة لا نووية الى دولة نووية لكي لا نسمح لعدونا بان يتنعم بالمزايا التي تمنحه اياه حدوث الفجوة الزمنية بين وقت انتقاله الى قوة نووية وبين فترة انتقالنا .

ان الامة العربية لا ترغب في ان تكون مصدرا لشن هجوم. ولكنها لن تكون بالوقت نفسه راضية بتواجد حقوق مغتصبة واراض عربية محتلة وقاعدة استعمارية غريبة عليها زرعت عمدا بين صفوفها .